

تحلي الشركات بروح المواطنة في الاقتصاد العالمي

الاتفاق العالمي

حقوق الإنسان

العمل

البيئة

مكافحة الفساد



الأمم المتحدة

”ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخلاقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومتطلبات أجيال المستقبل“.

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

نظرة عامة

اقترح الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، الاتفاق العالمي، لأول مرة، في كلمة وجهها إلى المنتدى الاقتصادي العالمي، في 31 كانون الثاني/يناير 1999. وقد شُرع في المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في 26 تموز/يوليه 2000. ودعا الأمين العام قادة الأعمال التجارية إلى أن ينضموا إلى مبادرة دولية - ألا وهي الاتفاق العالمي - الذي سيجمع بين الشركات ووكالات الأمم المتحدة، وقطاع العمل، والمجتمع المدني، للدفع قدما بالمبادئ الاجتماعية والبيئية العالمية.

ومن خلال قوة العمل الجماعي، يسعى الاتفاق العالمي للنهوض إلى تشجيع الشركات على التحلي بروح المواطنة بغية إشراك قطاع الأعمال في إيجاد حلول لتحديات العولمة. وبهذه الطريقة، يمكن للقطاع الخاص - بالمشاركة مع أطراف فاعلة اجتماعية أخرى - المساعدة في تحقيق رؤية الأمين العام المتمثلة في: إقامة اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا. وتشارك حاليا في الاتفاق العالمي، شركات من جميع مناطق العالم، ومنظمات العمل، ومنظمات المجتمع المدني الدولية. ويسعى الاتفاق العالمي، باعتباره مبادرة طوعية للمواطنة المؤسسية، إلى تحقيق الأهداف التكاملية التالية:

- جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءا من استراتيجيات وعمليات الأنشطة التجارية؛
- تسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، من خلال تشجيع الشراكات دعما لأهداف الأمم المتحدة.

والاتفاق العالمي ليس صكا تنظيميا - إذ أنه لا يمارس دور "الشرطي" في مراقبة سلوك أو إجراءات الشركات، كما لا يقوم بأي أنشطة تتعلق بإنفاذ، أو قياس هذا السلوك، أو هذه الإجراءات. وعضوا عن ذلك، يعتمد الاتفاق العالمي على مراعاة الشركات، وقطاع العمل، والمجتمع المدني، للمساءلة العامة، والشفافية، والمصلحة الذاتية المستنيرة، للشروع

"ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخلاقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومنطلقات أجيال المستقبل". كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

في إجراءات فعلية، وتقاسم نتائجها، في إطار السعي إلى تحقيق المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي.

والاتفاق العالمي هو عبارة عن شبكة. ويمثل مركز نشاطه مكتب الاتفاق العالمي، وست وكالات من وكالات الأمم المتحدة، وهي: المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشمل الاتفاق العالمي جميع الأطراف الاجتماعية الفاعلة ذات العلاقة، وهي: الحكومات، التي تحدد المبادئ التي تقوم عليها المبادرة؛ والشركات، التي تسعى أنشطة هذه المبادرة إلى التأثير عليها؛ وقطاع العمل، الذي تتم في داخله عملية الإنتاج العالمي الفعلية، ومنظمات المجتمع المدني، التي تمثل أوساط أصحاب المصلحة ذات النطاق الأوسع، والأمم المتحدة، وهي المنتدى السياسي الحقيقي الشامل الوحيد الذي ينتظم فيه العالم بأسره، باعتبارها الجهة التي لها صلاحية توجيه الدعوات والقيام بدور الميسر.

كيفية المشاركة

يسعى الاتفاق العالمي، باعتباره مبادرة طوعية، إلى تأمين مشاركة واسعة النطاق من مجموعة متنوعة من النشاطات التجارية، وغيرها من المنظمات. وعلى الشركة أن تقوم بما يلي لكي تشارك في الاتفاق العالمي*:

- يوجه رئيسها التنفيذي رسالة إلى الأمين العام، كوفي عنان (ويؤيدها مجلس إدارة الشركة إن أمكن)، يعبر فيها عن تأييده للاتفاق العالمي ومبادئه (العنوان: -1(212)963 Fax: +1(212)963; United Nations, New York, NY 10017;

(1207

”ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخلاقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومتطلبات أجيال المستقبل“.

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

- يأمر بإدخال تغييرات على عمليات الأنشطة التجارية، بحيث يصبح الاتفاق العالمي ومبادئه جزءاً من استراتيجية الشركة وثقافتها، وسير العمليات اليومية؛
 - يتوقع من الشركة أن تتبنى الدعوة علانية للاتفاق العالمي، ومبادئه، من خلال وسائل الاتصال، مثل النشرات الصحفية والخطب، وما شابه ذلك؛ و
 - يتوقع من الشركة أن تصف في تقريرها السنوي (أو ما يشبه ذلك من تقارير الشركات) أساليب تأييدها للاتفاق العالمي ومبادئه العشرة.
- و "هذا البلاغ بشأن ما أحرز من تقدم" هو أداة مهمة تثبت أن التنفيذ يتحقق متى توفرت المساءلة العامة.

وفيما يخص الأساليب العملية التي يمكن بها للشركات اتباع هذه المبادئ، يقدم الاتفاق العالمي لجميع المشاركين فرصاً للمشاركة من خلال الأنشطة التالية:

الشبكات - أنشأ الاتفاق العالمي عشرات من الشبكات القطرية والإقليمية في سائر أنحاء العالم. وهذه الشبكات مصممة لتقديم الدعم لعملية تنفيذ الاتفاق العالمي، في إطار محلي، من خلال الحوار والتعلم والمشاريع، ولتقديم الدعم لضمان الجودة. ويهاب بالشركات، وغيرها من أصحاب المصلحة في الاتفاق العالمي، إلى أن تقوم بدور إيجابي في الشبكات القطرية ذات الصلة.

الحوارات - يدعم الاتفاق العالمي الاجتماعات الإقليمية، أو الدولية، ذات التوجه العملي، أو "الحوارات بشأن السياسات"، التي تركز على مسائل معينة تتعلق بالعوامة وتحلي الشركات بروح المواطنة. ومن بين المسائل التي تعالج في هذا الصدد "دور القطاع الخاص في مناطق الصراع"؛ و

* يرجى من المنظمات غير التجارية الرجوع إلى موقع الاتفاق العالمي على الشبكة www.unglobalcompact.org للحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية المشاركة في هذه المبادرة.

"ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخلاقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومنطلقات أجيال المستقبل".
كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

”الأنشطة التجارية والتنمية المستدامة“؛ و ”الشفافية ومكافحة الفساد“؛ و ”الأنشطة التجارية وحقوق الإنسان“؛ و ”التمويل وتحلي الشركات بروح المسؤولية“.

التعلم - تُدعى الشركات إلى أن تقدم على موقع الاتفاق العالمي على الشبكة أمثلة من ممارسات الشركات وخبراتها، والدروس المستفادة، وتناغم المعلومات المتعلقة بها. وتدعم أنشطة التعلم المحلية والإقليمية تقاسم المعلومات.

مشاريع الشراكة - يحث الاتفاق العالمي المشاركين على الدخول في مشاريع شراكة، مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، دعماً للأهداف الإنمائية العالمية.

المبادئ العشرة

تتمتع مبادئ الاتفاق العالمي بتوافق آراء على المستوى العالمي، مستمد من:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويطلب الاتفاق العالمي إلى الشركات أن تتبنى، داخل نطاق صلاحياتها، مجموعة من القيم الأساسية في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، وأن تدعمها، وتنفذها:

حقوق الإنسان

المبدأ 1 ينبغي على الأعمال التجارية أن تدعم حماية حقوق الإنسان الدولية، وتحترمها، داخل نطاق صلاحياتها، و

”ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخالقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومتطلبات أجيال المستقبل“.

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

- المبدأ 2 ينبغي على الأعمال التجارية أن تتيقن من عدم ضلوعها في ممارسات تسيء لحقوق الإنسان
- العمل**
- المبدأ 3 ينبغي على الأعمال التجارية أن تتمسك بالحق في حرية التنظيم، والحق في التفاوض الجماعي؛
- المبدأ 4 القضاء على جميع أشكال العمل بالإكراه أو الإلزام؛
- المبدأ 5 الإبطال بشكل فعال لعمل الأطفال؛ و
- المبدأ 6 القضاء على التمييز في ما يتعلق بفرص التوظيف وأنواع المهن.
- البيئة**
- المبدأ 7 ينبغي على الأعمال التجارية أن تدعم تبني نهج تحوطي تجاه التحديات البيئية؛
- المبدأ 8 ينبغي للأعمال التجارية أن تتخذ مبادرات لزيادة التحلي بروح المسؤولية تجاه البيئة بشكل أكبر؛ و
- المبدأ 9 ينبغي على الأعمال التجارية أن تعمل على تشجيع استحداث تكنولوجيات مراعية لاحتياجات البيئة، وعلى نشر هذه التكنولوجيات.
- مكافحة الفساد**
- المبدأ 10 ينبغي على الأعمال التجارية العمل على مكافحة الفساد في جميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة

”ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخلاقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومنطلبات أجيال المستقبل.“
كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

دواعي المشاركة

- ثمة فوائد عديدة تترتب على المشاركة في الاتفاق العالمي، ومن بينها:
- إظهار القدرة القيادية من خلال الدفع قدما بالمبادئ العالمية وتحلي الشركات بروح المواطنة المسؤولة، لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استدامة وشمولية.
- تقديم حلول عملية لمشاكل معاصرة تتعلق بالعوالم، وتحلي الشركات بروح المواطنة، والتنمية المستدامة، في سياق يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعدو الأطراف.
- إدارة المخاطر من خلال اتخاذ موقف استباقي تجاه القضايا الحاسمة.
- الإفادة من قدرات الأمم المتحدة العالمية على الوصول إلى الحكومات، والأعمال التجارية، وقطاع العمل، والمجتمع المدني، وغيرها من أصحاب المصلحة، فضلا عن الإفادة من إمكانيات الأمم المتحدة التنظيمية.
- تقاسم الممارسات الحسنة والدروس المستفادة.
- تحسين الإدارة المؤسسية/الإدارة ذات الطابع المتميز، والروح المعنوية للموظفين وإنتاجيتهم، والكفاءات التنفيذية.

”ليكن اختيارنا الجمع بين ما تتمتع به الأسواق من قوة، وما للمثل العالمية من سلطة. ليكن اختيارنا التوفيق بين القوى الخلاقة لروح المبادرات الخاصة وبين احتياجات الفئات المحرومة ومتطلبات أجيال المستقبل“.

كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة